والتفتيش عن طريقة ما كي يظلوا قادرين على البقاء كمواطنين اردنيين »(٢٥). اما الحل ذاته فان دايان يرفض ان يلزم نفسه به ، ولكنه يغامر بتصور وضعية يراها معقولة ، وان كان يدخلها في حيز اللعب بالافتراضات : « ان سكان مدينة القدس ، كمواطني المدينة ، يحق لهم التصويت في انتخابات المجلس البلدي ، ولكنهم كمواطنين اردنيين لا يحق لهم التصويت في انتخابات الكنيست . انني لا ارى اي خطأ في وضعية كهذه . لنفترض انه تم التوصل الى سلم مع الاردن ، معاهدة سلم كاملة ، وسمحت الاردن لهم بالتصويت في انتخابات البرلمان الاردني. في هذه الحالة سيكون لديك مواطن من القدس هو عضو في الوقت ذاته في برلمان عمان... انك لا تستطيع أن تبقي مجتمعا بأكمله قاصرا سياسيا . عاجلا او آجلا أنت مضطر لان تمنحه نفس الحقوق السياسية التي تملكها . فاما ان يكون له الحق بالتصويت في انتخابات الكنيست ، او الحق بالتصويت لانتخاب برلمان آخر »(٢٦).

ان مثل هذا الحل ، بالطبع ، ليس حلا وانما مجرد « لعب » لا اكثر ولا اقل . وقد اوردناه لندلل على « جدية » الجدل الدائر حول مصير المناطق داخل اسرائيل مقابل جدية الحركة الجدلية المتمثلة في الخطوات الحثيثة على درب الوقائع المفروضة. ضمن هذا الاطار من المطامح والتصورات يجب النظر الى سياسات اسرائيل المتعلقة بالاستيطان والدمج الاقتصادي. وضمن هذا الاطار تجب مراقبة الخطوات التي تم تنفيذها حتى الان : المستوطنات التي أنشئت والمخطط لانشائها، الاستيطان اليهودي في مدينة الخليل والمخطط لانشاء خليل يهودية ، مصادرة الاراضي ، القواعد العسكرية ، شبكة الطرقات التي مدت او وسعت او حسنت نوعيتها(٢٧)، شبكة كهرباء غزة التي ربطت باسرائيل والمركز الصناعي الذي اقيم في شمالها هذا العام ، مراكز البحث العلمي والزراعي لدرس التربة والمناخ والتنقيب عن مصادر المياه ، العمل العربي في اسرائيل ، الاستثمارات اليهودية في المناطق ، والجسور المفتوحة . انها كلها تسير باتجاه واحد. فرض وقائع جديدة تكون محصلتها العملية فيما لو استمرت الحركة قيام اسرائيل اكبر تحكم شعبا فلسطينيا ليس « قاصرا سياسيا » وانما مغلوبا على أمره ، مسموحا له بالاحتفاظ بروابط « قومية وثقافية » مع البلدان العربية تخديرا لمشاعره حتى لا يثور .

محتفظين في ذهننا بهذا الاطار ننتقل الان الى الجانب الاخر من سياسات اسرائيل في الضفة الغربية ، وهو الجانب العملي المتمثل بسياسة القمع (او التهدئة كما يسميها العسكريون الاسرائيليون) والاتجاهات والخطوات الاقتصادية التي ينفذها الحكم العسكري المحتل .

— ٢ —

مباشرة بعد حرب الايام الستة اقيمت في المناطق المحتلة حكومة عسكرية لتتولى مهام الامن واعادة الحياة الى مجاريها الطبيعية . وقد قسمت المناطق المحتلة الى اربع وحدات ادارية وعين على رأس كل وحدة حاكم عسكري. والوحدات الادارية الاربع هي (١) الجولان (٢) الضفة الغربية (٣) قطاع غزة وشمال سيناء (٤) منطقة شرم الشيخ في جنوب سيناء ويطلق عليه المحتلون اسم « منطقة شلومو » . وقد كان الدافع لهذا التقسيم اختلاف القوانين المعمول بها في كل من المناطق المذكورة من جهة وتسهيل ادارتها من جهة اخرى . وبينما ظل القانون الساري في غزة وسيناء بمنطقتيها هو القانون المصري ، والقانون الساري في الضفة الغربية هو القانون الاردني، الغي القانون السوري في الجولان في عام ١٩٦٨ واحل محله القانون الاسرائيلي . واعتبرت الجولان جزءا من اسرائيل ومنطقة تطوير واستيطان .

قمع المقاومة

وقد اعتبرت الحكومة العسكرية ان المهمتين الاوليتين اللتين كان عليها ان تواجههما في البداية في المناطق الاهلة بالسكان — وهي الضفة والقطاع — هما تهدئة الاوضاع واعادة تنشيط الاقتصاد . فقد قابل السكان في المناطق المحتلة الاحتلال في الاشهر الاولى بمحاولة عصيان مدني تمثلت في الاضرابات والامتناع عن دفع الضرائب واغلاق المدارس وامتناع المحامين عن المرافعة امام المحاكم ومقاطعة البضائع اليهودية وحملة تحريض وتوقيع لعرائض الاحتجاج والاستنكار . وقد كان المحرك الرئيسي لهذه الحملة، في رأي شلومو غازيت منسق عمليات الحكومة في المناطق،هو اعتقاد السكان الفلسطينيين في الضفة أن عصيانا مدنيا على نطاق واسع معززا بضغط دولي على اسرائيل يمكن ان يرغمها على الانسحاب(٢٨).

وقد كان رد فعل الحكومة تجاه حملة العصيان المدني منذ البداية الرد التقليدي لسلطة احتلال